**إشكالية التنافس الأمريكي- الروسي**

**دراسة في السلوك السياسي الخارجي حيال المنطقة العربية**

**(دراسة أنموذج الحالة السورية)**


**الملخص**

يعد موضوع التنافس بين القوى الكبرى من الموضوعات المستقبلية المهمة التي تؤشر لنا جانبا من صور العلاقات الدولية التي تتسم بالصراع والتعاون من ناحية، والتعاون والتنافس من ناحية أخرى، وبقدر تعلق الموضوع بالمنطقة العربية التي تعد إحدى أهم المناطق العالمية إثارة في مستوى التفاعلات بأنساقها المختلفة، كونها منطقة لازالت محكومة بعوامل غير مستقرة، تشكل نافذة فاعلة لتدخلات القوى الكبرى الساعية إلى إعادة تشكيل المديات الجيوبوليتكية لهذه المنطقة وفقا لطبيعة الفرص والمخاطر التي تتوافر للمخطط الاستراتيجي الروسي والأمريكي ضمن إطار فلسفة جيوستراتيجية جديدة للتعامل مع جغرافية النزاعات الجديدة، ولاسيما التي تشهدها المنطقة العربية لمرحلة ما بعد أحداث الربيع العربي.

إن الاهتمام بدراسة ظاهرة التنافس الأمريكي- الروسي إنما تعكس لنا جانبا من مسارات العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية، فالمسار التاريخي لعلاقات روسيا مع المنطقة العربية وتقلص مديات نفوذها ودورها الريادي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي يتحكم في إدارة وضبط التفاعلات الدولية والإقليمية، الأمر الذي دفع إلى التحول في توجهات روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية لإضفاء نقلة نوعية في الأداء الاستراتيجي الذي يستند إلى إدراك التحول في ميزان القوى العالمية، ومن ثم رسم سياسات منطقية وعقلانية للتعامل معه، فضلا عن الفرص المتاحة لإعادة تفعيل أدوارها في المنطقة العربية مما يسهم في بيان القدرة التنافسية في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي- الروسي حيال المنطقة العربية بوصفهما فاعلين أساسيين في العلاقات الدولية.

وعليه فأن البحث في موضوع إشكالية التنافس الأمريكي- الروسي عن طريق دراسة أنساق السلوك السياسي الخارجي حيال المنطقة العربية (دراسة حالة سوريا) يندرج ضمن أطار يتسم بالدينامية في أنساق العلاقات الأمريكية- الروسية، كون الدولتين من الدول المؤثرة في تفاعلات النظامين الدولي والإقليمي، لاسيما إن كل من الدولتين محكومتين بأهداف داخلية تتمثل بالرغبة بالريادة العالمية وتعزيز الرفاهية الداخلية، وتلك الأهداف تقود كل منهما إلى توظيف وسائل مختلفة لتحقيقها في أطار أنساق العلاقات المتبادلة التي تتسم بخاصية التنافس لكل منهما، ففي المنطقة العربية كان مجال التنافس الحيوي فرصة لتتوسع وتتفاعل مصالحهما، وتدفع إلى بلورة مصالح وسياسات ومنافع ليس للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية فحسب وإنما المنطقة العربية، كون التنافس يدفع إلى تعزيز كل من الدولتين لقدراتهما التنافسية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية- الأمنية، لاسيما إن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية لا يمكن اختزاله في مجال واحد فقط، وهذا يعكس لنا وجود اختلاف واضح في التوجهات الإستراتيجية لكل منهما حيال المنطقة العربية نتيجة لتصادم المصالح، إذ اتجهت روسيا الاتحادية إلى انتهاج سلوك سياسي خارجي متوازن تجاه الولايات

المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، يستند على تعزيز نهج الاستقلالية، وكسب المصالح عن طريق توظيف الفرص الناجمة عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث المنطقة العربية (الحرب على العراق2003) والتقاطعات في العلاقات الأمريكية- الإيرانية،ومن ثم أصبحت روسيا تمتلك القدرة على تقديم نفسها كبديل جديد للمنطقة العربية يمكن التحالف معه بشكل موثوق أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تقدم حلول جوهرية للكثير من الأزمات التي تعاني منها المنطقة العربية، ولكن هذا لا يعد مؤشرا على مستوى التطور في طريقة التعامل مع المنطقة العربية، فكلا الدولتين تستند إلى حسابات التخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بالفرص والمعوقات في مناطق العالم المختلفة. ، إلا إن تحديد المصلحة ومستواها هو الذي يحدد طبيعة العلاقة ومدى تطورها، لان ما يثير الاهتمام بالنسبة للعلاقات الأمريكية- الروسية هي أنها بالرغم من تعدد وسائل ومجالات التنافس بين الدولتين إلا إن مناطق النفوذ الاستراتيجي في العالم مختلفة في صياغة توجهات ورؤى الدولتين.

Problematic compete Russian -American: A Study in the external political behavior towards (the Arab region (the study of model Syrian case)

The subject of competition between the major powers of the important future topics that indicate us aside from the images of international relations characterized by conflict and cooperation on the one hand, and cooperation and competition on the other hand, as far as subject in the Arab region, which is one of the world's most important regions to raise the level of interactions of different Bonsagaha, being area still governed by factors other than stable, constitute the active window to the interventions of the major powers seeking to restructure ranges geopolitical this region, according to the nature of the opportunities and risks that are available for strategic planner Russian and the US within the framework of a new geo-strategically philosophy to deal with new conflicts geographically, especially in the Arab region to post Arab spring events.

The interest in studying the phenomenon of competing Russian-American reflect us aside from the paths of international and regional relations in the Arab region, the track historical Russia's relations with the Arab region and shrinking ranges of influence and leadership role for the post-Cold War, especially after the emergence of the United States single-pole controls the management and control international and regional interactions, which prompted a shift in the orientation of the Russian Federation towards the Arab region to make a quantum leap in strategic performance that is based on recognizing the shift in the balance of world powers, and then draw the logical and rational policies to deal with it, as well as opportunities to re-activate their roles in the region Arab thus contributing in a statement competitiveness in the external political American- Russian behavior toward the Arab region as key actors in international relations.

Thus, research on the problem of US-Russian rivalry by studying the patterns of external political behavior towards the Arab region (the case study of Syria) falls within the dynamic framework of the American-Russian relations, as the two countries are influential in the interactions of the international and regional regimes, Both countries are governed by internal goals of the desire for global leadership and the promotion of internal well-being. These objectives lead to the use of different means to achieve them in the framework of

mutual relations which are characterized by their respective competitiveness. In the Arab region, The rivalry between the United States of America and Russia, as well as the competition of the United States and the Russian Federation. Federalism towards the Arab region cannot be reduced in one area only, and this shows us that there is a clear difference in the strategic directions of each of them towards the Arab region as a result of the collision of interests, as the Russian Federation went to the conduct of Balanced foreign policy towards the United States of America after the events of September 11, 2001, is based on strengthening the approach of independence and gaining interest by exploiting the opportunities resulting from the involvement of the United States in the events of the Arab region (the war on Iraq 2003) and intersections in US-Iranian relations Russia has the ability to present itself as a new alternative to the Arab region that can be more reliably aligned with the United States of America, which has not provided substantive solutions to many crises in the Arab region, But this is not an indicator of the level of sophistication in the way we deal with the Arab region. Both countries are based on strategic planning calculations regarding opportunities and constraints in different regions of the world. , But what determines the nature and level of the relationship is what determines the nature of the relationship and the extent of its development, because what is interesting for the US-Russian relations is that despite the multiplicity of means and areas of competition between the two countries, but the areas of strategic influence in the world are different in shaping the orientations and visions of the two countries.

## المقدمة

يعد موضوع التنافس بين القوى الكبرى من الموضوعات المستقبلية المهمة التي تؤشر لنا جانبا من صور العلاقات الدولية التي تتسم بالصراع والتعاون من ناحية، والتعاون والتنافس من ناحية أخرى، وبقدر تعلق الموضوع بالمنطقة العربية التي تعد إحدى أهم المناطق العالمية إثارة في مستوى التفاعلات بأنساقها المختلفة، كونها منطقة لازالت محكومة بعوامل غير مستقرة، تشكل نافذة فاعلة لتدخلات القوى الكبرى الساعية إلى إعادة تشكيل المديات الجيوبوليتكية لهذه المنطقة وفقا لطبيعة الفرص والمخاطر التي تتوافر للمخطط الاستراتيجي الروسي والأمريكي ضمن إطار فلسفة جيوستراتيجية جديدة للتعامل مع جغرافية النزاعات الجديدة، ولاسيما التي تشهدها المنطقة العربية لمرحلة ما بعد أحداث التغيير في المنطقة العربية

إن الاهتمام بدراسة ظاهرة التنافس الأمريكي- الروسي إنما تعكس لنا جانبا من مسارات العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية، فالمسار التاريخي لعلاقات روسيا مع المنطقة العربية وتقلص مديات نفوذها ودورها الريادي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما بعد بروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب أحادي يتحكم في إدارة وضبط التفاعلات الدولية والإقليمية، الأمر الذي دفع إلى التحول في توجهات روسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية لإضفاء نقلة نوعية في الأداء الاستراتيجي الذي يستند إلى إدراك التحول في ميزان القوى العالمية، ومن ثم رسم سياسات منطقية وعقلانية للتعامل معه، فضلا عن الفرص المتاحة لإعادة تفعيل أدوارها في المنطقة العربية مما يسهم في بيان القدرة التنافسية في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي- الروسي حيال المنطقة العربية بوصفهما فاعلين أساسيين في العلاقات الدولية.

ومن هنا انطلقت فرضية بحثنا الموسوم بـ(إشكالية التنافس الأمريكي- الروسي: دراسة في السلوك السياسي الخارجي حيال المنطقة العربية (دراسة أنموذج الحالة السورية) بان المنطقة العربية هي مركز استقطاب لأنساق علاقات دولية وإقليمية متباينة، ولاسيما علاقات التنافس الروسية الأمريكية، نظراً لأهميتها، فالمنطقة العربية تؤثر نسبيا في القوى الاقتصادية العالمية نظرا لما تتمتع به من أهمية جيوستراتيجية، لكن هذه الأهمية يقابلها في الوقت نفسه حالة عدم استقرار، وهو ما يطرح بروز حالة عدم المصداقية بمخرجات حالة التنافس التي تسود العلاقات الأمريكية- الروسية حيال المنطقة العربية، وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التسأولات الآتية:

1- ما هي طبيعة ومضامين التنافس الأمريكي- الروسي تجاه المنطقة العربية؟
2- ما هي ابرز مجالات التنافس الأمريكي- الروسي؟
3- وما هي أنساق السلوك السياسي الخارجي الأمريكي- الروسي حيال الأزمة السورية؟

وفي ضوء الفرضية سوف يقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، تم تخصيص المبحث الأول لدراسة التنافس الجيوبوليتيكي الأمريكي- الروسي تجاه المنطقة العربية، وكرس المبحث الثاني لمناقشة مجالات التنافس الأمريكي- الروسي، أما المبحث الثالث فقد انتظم تحت عنوان توظيف السلوك السياسي الخارجي الأمريكي- الروسي حيال الأزمة السورية، وأخيرا جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة.

## المبحث الأول

## التنافس الجيوبوليتيكي الأمريكي- الروسي تجاه المنطقة العربية

### المطلب الأول: أطار مفاهيمي (التنافس والمفاهيم المقاربة)

تعد دراسة التنافس الاستراتيجي الدولي من المواضيع ذات الأهمية البارزة في إطار الدراسات الأكاديمية، لأنها تنطلق من واقع ومستقبل العلاقات بين الإطراف الفاعلة، وتستند إلى المتغيرات التي تلقي بتأثيرها على البيئة الدولية وبذلك تفتح الباب واسعا لمزيد من الاجتهادات العلمية حول طبيعة أنساق العلاقات الدولية واليات توظيفها في المدركات الإستراتيجية، إذ يتناول هذا البحث دراسة لإبعاد التنافس للسياستين الأمريكية والروسية حيال المنطقة العربية، وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقات بين السياستين، إن كانت صداميه أم توافقية، ومن ثم ضبط واستنباط هوامش التنافس والتوافق بين السياستين الأمريكية والروسية تجاه المنطقة العربية.

تعد المفاهيم من المضامين الأساسية في كل دراسة ضمن أطار تحديد الفروض النظرية ذات العلاقة بضبط مصطلحات الدراسة والمفاهيم المقاربة لها، ولهذا سنركز في هذا المبحث على مفهوم التنافس للتعريف به، والممايزة بينه وبين المفاهيم المقاربة له.

إن التنافس الدولي يقصد به الاختلالات الكامنة في بنية المجتمع الدولي، وهي اختلالات قد تتنامى وتأخذ أشكال الصراع إذا لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم إعادة تعريف المصلحة الوطنية بشكل قد يتعارض مع مصالح الدول الأخرى، مما قد ينتج حالة من القدرة التنافسية ضمن مديات جيوبوليتكية محدودة أو قد تتسع لتشمل مجالات عديدة كالتنافس

السياسي، الاقتصادي، والعسكري- الأمني، لاسيما إذا كانت الدول المتنافسة متباينة من الناحية الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية[1]، وهذا يؤشر لنا إن التنافس مفاده: إن هناك علاقات بين الدول تتأطر في حدود اتجاهات دولتين أو كثر لتحقيق مكاسب فيها، لاسيما إن الدولة الأخرى لا ترى في الأمر خسارة محققة لها، لان هناك إمكانية لتحقيق مكاسب ممكنة، بحكم إن العلاقات بينهما لم تقترب من حالة الصراع، على سبيل المثال التنافس في مجال الاستكشاف الفضائي والمعرفي[2]، كما يعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين وحدات المجتمع الدولي لاتصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ إبعاد سياسية أو اقتصادية لتحقيق مصالح وتعزيز مكانتها في البيئتين الدولية والإقليمية هذا من جانب[3]، ومن جانب أخر يفهم التنافس على انه موقف معين يكون لكل من المتفاعلين فيه علما بعدم تحقيق التوافق في المنسجمات الكلية للمواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضا لاتخاذ موقف لا يتوافق مع أرادة ومصالح الطرف الأخر[4]، ومن هنا نستطيع القول إن مفهوم التنافس في أطار العلاقات الدولية مفاده: إن إطراف العلاقات يتفاعلون في مناطق لا تسبب لهما الصراع لحظة التفاعل، إذ لا يتولد الشعور إن هناك صراع بينهما، وإنما هناك ما يمكن تسميته بـ(فرص الفراغ الجيوبوليتيكي) الذي يمكن إن يتحول ضمن أطار مُدد زمنية لاحقة إلى صراع في حالة حصول تقاطع في الإرادات، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى إن التنافس عملية معقدة تنطوي على رغبات الإطراف بالحصول على شيء في النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي، مما لا تعده الإطراف الأخرى صراعاً معها، وإنما هو يكيف في أطار المسموح به من قبل الإطراف المتفاعلة[5].

أما المفاهيم المقاربة للتنافس في أطار العلاقات الدولية، يبرز لنا مجموعة من هذه المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم التنافس، لاسيما الصراع الذي يعد المصطلح الأقرب والأكثر تداخلاً مع مفهوم التنافس، وهو مصطلح يوظف عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الإفراد تنخرط في تعارض مع مجموعة أو مجموعات أخرى، لان كلا من هذه المجموعات يسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة عن الطرف الأخر[6]، كما يعرف الصراع على انه تنازع للإرادات الوطنية ناتج عن الاختلاف في واقع الدول وقراراتها وأهدافها وإمكانية توظيف مواردها، بعده احد أشكال السلوك التنافسي بين الإفراد أو الجماعات على القوة والقيم والموارد، بهدف تحييد أو الإضرار بالخصوم هذا من جانب، ولكن من جانب أخر نرى إن التنافس قد يرقى ليكتسب سمة تصارعيه عندما تحاول الوحدات الدولية تعزيز مراكزها على حساب الآخرين، وتعمل على إخراجهم من دائرة الفعل الاستراتيجي[7].

أما المفهوم الأخر الذي يندرج ضمن أطار المقاربة مابين التنافس والمفاهيم المقاربة، هو النزاع الذي يستند في طرحه إلى تصورين، الأول موضوعي الذي يستند على وضع تنافسي وفقا لاعتبارات واقعية ومدركة من الإطراف المتنازعة من اجل تحقيق مصالحها، والأخر ذاتي والذي يستند في فهم وتفسير النزاع على دوافع ذاتية للإطراف وليس كما هو موجود ومدرك على ارض الواقع[8]، وهذا يقودنا إلى التعريف بالنزاع الدولي بأنه تنازع وتصادم أرادات ومصالح الدول الوطنية ناتج عن الاختلاف والتضاد في الدوافع والتصورات والأهداف بين وحدات المجتمع الدولي[9].

أما الحرب حسب كارل فون كلاوزفيتز تعبر عن ظاهرة توظيف العنف كوسيلة لحماية مصالح أو تعزيز نفوذ أو حسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين أو أكثر عن طريق العنف كوسيلة من وسائل إدارة الحرب، لاسيما إن الحرب هي امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى[10]، وعليه فان الحرب تفسر على أنها الصدام الفعلي عن طريق توظيف العنف المسلح لحسم التناقضات الجذرية بعد إن أصبحت الأساليب الأخرى غير فاعلة في التأثير على مجريات الإحداث الأخرى[11].

أما مفهوم التوتر يعبر لنا عن مواقف نزاعية لا تؤدي مرحلياً إلى اللجوء إلى توظيف القوة، لاسيما إن التوتر يشير إلى حالة تخوف وشكوك وتصورات متباين وعدم ثقة متبادلة في المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة، غير انه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضاً فعليا وتهديدا متبادلا من الإطراف للتأثير على بعضهم، وهذا التوتر يعد حالة سابقة للنزاع[12].

أما الأزمة الدولية فهي مصطلح يستخدم للدلالة عل حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة، بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها، لاسيما أن الأزمة تعبر عن موقف يزاوج مابين عنصري المفاجأة والخطر، وعدم اليقين[13].

إذن الأزمة موقف ناجم عن تغيير في البيئتين الداخلية والخارجية لوحدة اتخاذ القرار السياسي، وهذا الموقف الذي تتشكل ملامحه لحظة حدوثه في مدركات صناع القرار، وفي ضوء هذا الإدراك يمكن أن نصل إلى تعريف الأزمة بأنها موقف متوتر يواجه صناع القرار في دوله ما ويتضمن تهديدا كبيرا للقيم والأهداف التي يحملونها، ذلك انه يباغتهم ويعطيهم وقتا ضيقا لتحديد الاستجابة، ويطرح احتمالات إمكانية توظيف العنف المنظم[14].

**المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة العربية في الإدراك الأمريكي والروسي**

بعد نهاية الحرب الباردة لم تنتهي فلسفة الصراعات في المنظورين الأمريكي والروسي، ولكنها اكتسبت بعداً أقل حده إلا وهو منطق التنافس، والذي برز عن طريق تشكل معطيات وعوامل جديدة في أطار البيئتين الدولية والإقليمية، لاسيما إن روسيا لم تستسلم لمقاربة الأحادية القطبية الأمريكية استناداً إلى منطلقات أساسية مفادها: أن المنطقة العربية تعد منطلقاً أساسيا لارتدادات التجاذب وتبادل المنافع، وتشكل بؤرة توتر وعدم استقرار دائم، فضلاً عن كونها منطقة ذات قيمة جيوستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لمرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول 2001[15]، إذ تقع المنطقة العربية من الناحية الجغرافية في موقع جيوبوليتكي يتوسط قارات العالم القديم الثلاث أسيا،أوربا، وإفريقيا، وفيها تتضارب المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية وما يتفرع عنها من تناقضات على مختلف المستويات الأخرى، وتعد من أهم القارات في العالم من حيث الموارد وحجم التفاعلات والبعد الحضاري، وهذا الموقع الوسطي أضفى عليها أهمية حيوية من الناحية الجيوستراتيجية، فقد جعلت تلك الخصائص من المنطقة مركز استقطاب للحضارات الإنسانية ونقطة تماس وجذب استراتيجي لتحفيز القدرات التنافسية بين القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فضلاً عن كونها معبرا حيويا لطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية بحكم إطلالتها على الكتل

المائية من البحار والمحيطات مثل البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، والمحيط الهندي، والممرات المائية الحيوية التي تتحكم بها هي مضيق هرمز، باب المندب، وقناة السويس[16]، لاسيما إن روسيا تعتبر أمن الممرات المائية من الركائز الإستراتيجية في سياستها الخارجية، إذ تنسج سياستها تجاه المنطقة العربية وفقا لهذه الاعتبارات، فأكثر من 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر هذه الممرات المائية الحيوية، ومن هنا قررت روسيا تطوير مرفأ طرطوس في سوريا، إذ توجد قاعدة عسكرية روسية بهدف المساهمة في تأمين الملاحة البحرية في عدن وسواحل الصومال، وقد تزامن ذلك مع تعديل القوانين التي تسمح بتحريك الأسطول الروسي خارج مدياتها الجيوبوليتكية لحماية مصالحها العليا[17]، كما إن المنطقة العربية تمتاز بوجود ثروات طاقوية ضخمة، كل ذلك أضفى عليها أهمية مضافة وفقا لأطروحات هالفورد ماكندر ونظرية ماهان كونها تقع في قلب التفاعلات العالمية من جانب، ومن جانب أخر تؤثر في أنساق التفاعلات العالمية بشكل أو بأخر(إشكالية التأثير والتأثر)، وهي بهذا التوصيف الجيوبوليتيكي تعد مجالا حيويا مهما من مجالات بروز القوى الساعية إلى إن تكون مؤثرة في أنساق النظام الدولي[18]، وامتداداً لطروحات النظريات الجيوبوليتكية يرى كارل هاوسهوفر، إن نفوذ الدول المتنافسة على السلطة العالمية تنتهي إلى مناطق حيوية، وهي مناطق الاحتكار الحقيقي بين نفوذ الدول الكبرى، وفي مثل هذه المناطق غالباً ما تبدأ المعارك السياسية والعسكرية، وهو ما ينطبق على المنطقة العربية التي تعد إحدى محاور التنافس الأمريكي-الروسي[19]. ومن هنا فان الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة العربية في الإدراك الأمريكي والروسي ذات علاقة وثيقة بحسابات علاقات القوة والنفوذ والتأثير، لاسيما إن علاقات القوة التي تكسبها الدولة في البيئة الخارجية ترفدها بمقومات قوة مضافة، مما يسمح لها بممارسة التأثير في النظام الدولي، فكل قوة تسعى إلى العالمية أو الدولية يجب عليها إن تعمل على صياغة سياستها الخارجية وفقا لغايات تتوخى منها تعزيز القدرة التأثيرية في الدول والإقليم الجيوستراتيجية الأخرى، ولكن امتلاك القوة بمفردها لا يعني التحول صوب العالمية في التأثير، كما هو الحال مع كندا واستراليا اللتان تعدان من الدول القانعة في النظام الدولي، وبالمحصلة فان من يكسب عوامل القوة البنائية الشاملة وإمكانية توظيفها بالشكل الأمثل سوف يكون قادرا على ممارسة التأثير في النظام الدولي بشرط اقتران ذلك بتحويل القوة إلى قدرات فعلية للتأثير في محصلة قوة الطرف الأخر، والمنطقة العربية تتيح إمكانات وفرص كبيرة للقوى الكبرى، لاسيما فيما له علاقة وثيقة بتعزيز القدرات التنافسية الأمريكية- الروسية حيال المنطقة العربية[20].

واتساقاً مع ذلك فقد تبلور الإدراك الاستراتيجي الروسي تجاه المنطقة العربية وفقا لرؤية مفادها: إن روسيا الاتحادية تنظر إلى الخرائط العالمية على أساس منظور جيوبوليتكي بحجم الاتحاد السوفيتي ومدياته الجيوبوليتكية السابقة، لذا ترى ان الجغرافية تسمح لها بنمو قدراتها ومكانتها عالميا، لاسيما في المنطقة العربية نظرا لموقعها الجيوبوليتيكي، مما يسهم في منح روسيا الاتحادية موقعاً مهما في ميدان التنافس العالمي مستقبلاً هذا من جانب[21]، ومن جانب أخر روسيا تتعامل مع المنطقة العربية بوصفها كيان إقليمي قريب من حدودها الجنوبية، لذلك تسعى إلى تأمينها ومنع الصراعات في المنطقة التي قد يكون لها انعكاسات سلبية على الأمن القومي الروسي[22]. وعليه فقد انطلقت السياسة الروسية الجديدة من رؤيتها للأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية باعتبارها تحتل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وانه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة الإستراتيجية لما تمثله من مركز

استقطاب للتفاعلات العالمية وتوازن القوى، فضلا عن كونها تمثل نقطة ارتكاز جيوبوليتكي لأي دور محتمل في أطار التنافس الأمريكي- الروسي على المنطقة[23].

أما الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة العربية في الإدراك الأمريكي فقد استندت على مجموعة من الطروحات الفكرية التي تبرز لنا أهمية المنطقة العربية في الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي بعدها وحدة سياسية واضحة المعالم، وان تضمنت أكثر من ركيزتين جيوبوليتكيين هما دول الجوار الإسرائيلي، ومنطقة الخليج العربي، ولكن كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث وظيفتها الجيوسياسية[24]، واتساقا مع ذلك فقد تبلور الإدراك الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة العربية وفقا لرؤية مفادها: أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأحادية المهيمنة على العالم، وذلك يتطلب استمرارية سيطرتها على الموارد الطاقوية والأقاليم الجيوستراتيجية المهمة لغرض ضمان ديمومة التفوق الأمريكي العالمي لعقود قادمة على أنساق النظام الدولي، ويندرج المنطقة العربية تحت مبررات هذا التوصيف بسبب موقعها الجيوبوليتيكي، وحجم مواردها، وسوقها، مما اكسبها مكانة مهمة في الاعتبارات الأمريكية يمكن توظيفها في تعزيز فرص التنافس على المستوى العالمي هذا من جانب[25]، ومن جانب أخر نرى أن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق قد شكل عبئاً مضافا وكبيرا على فاعلية الأداء الاستراتيجي الأمريكي، الأمر الذي حفز الإدارة الأمريكية إلى إجراء تغير في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي بصورة تساعدها على إعادة تنظيم وضبط تفاعلات المنطقة بشكل يسمح لها بتعزيز دورها الفاعل على جميع المستويات، وقد بدأت ملامح ذلك تتضح في سياق ما يعرف بـ(ثورات الربيع العربي) التي شكلت نقطة تحول مفصلية في تاريخ المنطقة العربية[26]،لاسيما أن إرهاصات الثورات العربية تنسجم مع الأهداف العليا لأمركة العالم على أساس أن البنى الإقليمية أصبحت غير منتجة للاضطلاع بالوظيفة الأمريكية، مما يستوجب إخراجها من دائرة الفعل الاستراتيجي عن طريق تفكيكها وإدخال مقدرات قوتها البنائية الشاملة في أطار عملية استنزاف مفتوحة الأبعاد، لاسيما فيما يتعلق بتغذية النزاعات البينية العربية- العربية، والحرب على الإرهاب(داعش)، فضلا عن ما يترتب عليه من ترويج سيناريو الفوضى الخلاقة كخيار بديل عن معطى الاستقرار الذي يتناسق مع ديناميات الخطط الأمريكية المرسومة لإعادة توصيف الجغرافية السياسية العالمية بما ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب على الإرهاب( داعش)[27].

## المبحث الثاني

## مجالات التنافس الأمريكي- الروسي

### المطلب الأول:المجالات السياسية

يعد التنافس السياسي الروسي- الأمريكي في المنطقة العربية قبل تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ابرز السمات الأساسية التي حكمت أنساق علاقات الحرب الباردة بين القوتين العظميين[28]، إذ يتمايز بين السياستين الداخلية والخارجية، ففي مجال السياسة الداخلية تتحدد بالقدرة على تعزيز فرص التداول السلمي للسلطة، الذي يعد متغير نسبي في رفع قدرة الدولة على إرساء الاستقرار الداخلي، أما في مجال العلاقات الدولية فان التنافس يحكمه أنساق القدرة على تشكيل تحالفات نشطة ومؤثرة، وتعزيز مجالات النفوذ الجيوبوليتيكي[29].

بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح النظام الدولي يوصف بأنه أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إي انه خلال المدة مابين 1991-2000 اتجهت روسيا إلى قبول مبدأ الهيمنة الأحادية الأمريكية على تفاعلات النظام الدولي، لاسيما أن روسيا الاتحادية كانت تمر بمرحلة تحول من النظام الشيوعي إلى النظام الرأسمالي الليبرالي، لهذا تكيفت مع مسألة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، إي أن النظام الدولي لم يشهد بروز تفاعلات أساسية تنم عن حالة تنافس سياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية خلال المدة 1991-2000[30]، لاسيما إذا علمنا أن الاعتبارات الحاكمة للسلوك السياسي الخارجي الروسي قد تغيرت وأصبحت لا تستند على أبعاد إيديولوجية، وإنما ترجح لغة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية- الأمنية في أطار التفاعلات الإقليمية والدولية هذا من جانب، ومن جانب أخر أن البناء الذي ترتكز عليه السياسة الدولية والنظام الدولي في الوقت الحاضر يقوم على مراعاة اعتبارات النفوذ والمكانة الدولية، والمنطقة العربية وقضاياها السياسية تعد جزءاً مهماً من تفاعلات أنساق النظام الدولي، لاسيما أن المنطقة العربية مازالت هشة سياسياً (أزمة الشرعية في الأنظمة العربية)، فضلا عن ارتفاع في معدلات عدم الاستقرار السياسي أو عدم المرغوبية الإقليمية ( حالة إسرائيل)، وهذا التوصيف السياسي يتيح لمن يتحكم بها أن يؤثر في مخرجاتها التي تنعكس على بنية النظام الدولي من حيث توسيع دائرة النفوذ العالمي[31]، ومن ثم فقد بدأت الحسابات الإستراتيجية الروسية حيال المنطقة العربية تتخذ أبعاد مختلفة قائمة على أساس قاعدة المصالح السياسية، لاسيما بعد احتلال العراق عام 2003، وتعرض مصالحها في إيران إلى ضغوط غربية، إذ إن روسيا تنظر إلى إيران على ساس اعتبارات متعلقة بتعزيز قوة إيران سياسياً في المجتمع الدولي بحكم كونها حليفا للنظام الروسي في النظام الدولي[32]، كل ذلك شكل حلقة ضاغطة باتجاه تبني سياسات روسية لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية، وذلك عن طريق تبني مواقف ايجابية حيال الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب لمصلحة غيران، والتدخل العسكري الروسي في سوريا لاحقاً[33]. إن التحول في السياسات الروسية افرز مجموعة من مؤشرات مفادها: إن النظام الدولي مع وجود عوامل مؤثرة في أنساق التفاعلات الدولية والإقليمية، لاسيما عوامل انتشار القوة وليس توزيع القوة بين أكثر من دولة، فضلاً عن بروز دول متوسطة القدرات التي أفرزت بطبيعة الحال تحولات من مستوى الأحادية القطبية إلى حالة يتزاوج فيها الهيمنة العسكرية والتعددية الاقتصادية، مما شكل فرصة سانحة لفتح مجالات التنافس مابين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية لاسيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، والأزمة السورية التي أنتجت لنا سياسات جديدة ومؤثرة تعبر عن وجود مصالح روسية في المنطقة العربية[34].

وعليه فقد بدأت أولى حالات التنافس في المجال السياسي مابين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بعد عام 2000( رئاسة بوتين) الذي اتجه إلى الإعلان عن التوجهات الروسية الجديدة لاستعادة النفوذ والمكانة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي من دون أن يكون هناك أولوية للعوامل الإيديولوجية في العلاقات الروسية مع دول العالم، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، إي انه لجأ إلى صياغة مضامين سياسية روسية مفادها: استعادة الدور والريادة العالمية التي تم التخلي عنها خلال المدة مابين 1991-2000، وأول مقاربة واجهت روسيا الاتحادية في هذا الشأن هي أحداث 11 أيلول 2001[35]، ومن هنا فأن النظام الدولي بعد العام 2003 يتميز ببروز مؤشرات متنامية بأنه سياسياً نظام متعدد الأقطاب، وهو ما سمح بأن تتنافس

الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أخرى لتشكيل التحالفات وتعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، وللدلالة على ذلك نستطيع إن نؤشر حالة الحرب على العراق 2003، عندما شكلت الائتلاف الدولي، ثم تكرر الأمر عام 2011 ضد النظام الليبي، ثم في العام 2014 ضد تنظيم الدولة الإسلامية( داعش) هذا من جانب، ومن جانب أخر اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تعزيز نفوذها ومكانتها في تفاعلات النظام الدولي إزاء حالة التراجع في توظيف عناصر قوتها مقارنة مع عناصر القوة بالنسبة للدول الصاعدة في النظام الدولي[36].

إذن نستطيع القول انه بعد انتهاء الحرب الباردة اتجهت العلاقات إلى الانتقال بين ثلاثة مراحل متباينة نسبياً:

المرحلة الأولى: (1991-2000) وهي المرحلة التي اتسمت بالخضوع الروسي للإرادة الأمريكية، والمرحلة الثانية،(2001-2002) التي شهدت أحداث 11 أيلول 2001 والتي حفزت روسيا الاتحادية نتيجة خصوصية البيئة الدولية للدخول في أطر تعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية في أطار مكافحة الإرهاب، والمرحلة الثالثة (2002-2016) والتي تمثلت بالحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وامتداداً إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني، وصولاً إلى ألازمة السورية، وما شهدته المنطقة العربية من انعكاسات ثورات الربيع العربي، ومن هنا استشعرت روسيا الاتحادية إن مصالحها السياسية قد تعرضت إلى اختلالات واضحة بفعل اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغليب عوامل توظيف القوة الصلبة في التعامل مع قوى حليفة لروسيا، رغبة بضمان تغيير التحول الحاصل في ميزان القوة العالمية لمصلحة استمرارها بالسيطرة الأحادية على النظام الدولي وتعزيز مقاربات مكانتها العالمية مستقبلاً[37].

وفي ضوء ما تقدم نلاحظ إن عملية التنافس في المجالات السياسية كانت مؤطرة بعلاقات روسيا مع الدول التي تواجه توتر أو أزمات في أنساق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية فأن قدرة روسيا التنافسية على النفوذ إليها كانت محدودة قبل ثورات الربيع العربي، ولكن بعد تلك الأحداث استطاعت روسيا تعزيز أنساق علاقاتها مع سوريا بعد العام 2011، ومصر والعراق بعد العام 2013 على نحو وسع من خياراتها الإستراتيجية واسهم في دعم قدراتها التنافسية في المنطقة العربية.

**المطلب الثاني: المجالات الاقتصادية**

أصبح العامل الاقتصادي (النفط) أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية بحيث باتت هذه المادة الإستراتيجية أداة للتحكم والتوظيف الاستراتيجي ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل في المجال السياسي والعسكري[38]، لهذا أشار وزير الطاقة الأمريكي السابق (بيل ريتشارد سون): إلى إن النفط سلعة إستراتيجية لها القدرة على التحكم في صنع السياسات الخارجية والأمنية للدول لعقود قادمة[39]، لذا نجد إن المطامع السياسة للدول الكبرى تعمل على توظيف استراتيجيات مؤثرة للسيطرة على المناطق الغنية بأمدادت الطاقة واحتياطياتها، لأنها تشكل المرتكز الأساس في استمرارية هيمنة القوى الكبرى وشركاتها البترولية على أنساق التفاعلات العالمية، وهو ما يفسر لنا التنافس بين الشركات الأمريكية والروسية في المنطقة العربية[40]، ومن هنا فقد احتلت مسألة تأمين إمدادات الطاقة جانبا مهما من اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، نظراً لما تشكله من مصلحة حيوية، وبسبب وجود احتياطيات طاقوية ضخمة ومؤكدة سهلة الاكتشاف

ومنخفضة التكاليف مقارنة مع مناطق العالم الأخرى[41]، ومن ثم فقد عدت إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية هو ضمان المحافظة على استمرارية تدفق إمدادات الطاقة من دول الخليج العربي بشكل آمن وأسعار مقبولة، ومنع إيه قوة دولية من الإضرار بتراتبية هذه المصالح أو إن تكون منافسة لها، لذا فأن سبب الاهتمام الأمريكي بإمدادات الطاقة في المنطقة العربية يعود إلى تزايد الحاجة الأمريكية لاستهلاك الطاقة، لاسيما إن هناك مؤشرات تظهر لنا وجود عجز تصاعدي بدأ يؤثر على إمدادات الطاقة منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي[42].

واتساقاً مع ما تقدم نرى إن هناك ثلاثة محاور أساسية جعلت من المنطقة العربية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي[43]:

المحور الأول: كيفية حماية الاقتصاد الأمريكي من أيه اختلالات نتيجة انقطاع إمدادات الطاقة أو ارتفاع أسعارها.

المحور الثاني: الحفاظ على استمرارية نمط الحياة الأمريكية القائمة على زخم الاستهلاك المتنامي لإمدادات الطاقة.

المحور الثالث: التحكم بأسعار إمدادات الطاقة في السوق العالمية يسهم في التأثير على مستويات الطلب والعرض، وإعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط لاسيما في العراق بعد العام 2003 عن طريق سحب امتيازات الشركات الروسية.

واتساقا مع ذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع إمكانية تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة عبر إتباع سياسات متعددة تنسجم مع مصالحها وأولوياتها الجيوستراتيجية، لذا فقد واجهت إدارة الرئيس الأمريكي الحالي أوباما تحديات كبيرة تتعلق بتأمين إمدادات الطاقة، لان إنتاجها من الطاقة لا يوازي الحاجات المحلية، الأمر الذي حفز الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف قدراتها لتوفير الطاقة بأسعار مناسبة، لكن هذا الأمر مرهون بدخولها في مجال منافسة مع القوى الكبرى، لاسيما روسيا التي تهدف إلى إحكام سيطرتها على الموارد الإستراتيجية وخطوط نقل الإمدادات الطاقوية من المنطقة العربية[44]، لاسيما إن مسألة تأمين إمدادات الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي استندت على مبررين أساسيين[45]:

الأول: الاحتياجات الطاقوية الأمريكية، والأخر، مصالح الشركات النفطية العملاقة وإدامة زخم نفوذها في المنطقة العربية.

أما حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة العربية فقد بلغ 160 مليار دولار، منها 3،5 مليار دولار مع إسرائيل، والباقي مع الدول العربية[46]، بيد إن معدلات تجارة إمدادات الطاقة مع المنطقة العربية تبين لنا إن الولايات المتحدة الأمريكية مستورد للنفط والغاز بنسب متباينة، ففي العام 2014 فان معدلات الإنتاج المحلي الأمريكي بدأت بالارتفاع لأسباب تتعلق بالإنتاج الصناعي للنفط، ورغم ذلك فأن معدلات استيرادها للنفط من المنطقة العربية تقدر بـ (2) مليون برميل يوميا هذا من جانب، ومن جانب أخر فأن الأولوية لا تتعلق بالكميات المستورة من المنطقة العربية، وإنما ذات علاقة متلازمة مع كيفية ضمان سيطرة الشركات الأمريكية على اغلب عمليات سوق الطاقة في المنطقة العربية، وهو ما منحها ميزة نسبية في مجال تجارة إمدادات الطاقة في السوق العالمية[47]، لاسيما إن اغلب الاستثمارات

الأمريكية في المنطقة العربية تركزت في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتفع مؤشر الاستثمار الأمريكي في المنطقة العربية، وذلك يعود إلى الرغبة بالاستثمار في قطاع الطاقة تحديدا، فضلاً عن أهمية قطاع الطاقة تتأتى من الفرص الواعدة، واحتفاظ دول المنطقة بمعدلات إنتاج نفطية تتراوح بين 30-35% من الإنتاج العالمي، وهو ما حفز شركات الاستثمار الأمريكي لدخول قطاع الطاقة، على سبيل المثال خلال العام 2012 استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية 44،8 مليار دولار في قطاع الطاقة السعودي[48]، وعليه تشكل إمدادات الطاقة في المنطقة العربية النسبة الأكبر في الدول الاقتصادية الكبرى مثل روسيا، الصين واليابان، لذلك فأن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار النفط يسهم في الإخلال بمصالح الدول الكبرى المنافسة لها لاسيما روسيا، فإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تستند على عدم السماح ببروز قوة منافسة لها وتضطلع بدور أساس في المنطقة العربية، وهو ما تهدف إليه روسيا الاتحادية لاستعادة هيمنتها عبر إستراتيجية ذات مضامين اقتصادية جديدة تقوم على البراغماتية التنافسية للهيمنة الأمريكية المتنامية في المنطقة العربية[49]، إذ يعد العامل الاقتصادي محددا رئيسا للسياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كلفة استخراج النفط الروسي في سيبيريا بسبب الصعوبات التقنية، فضلا عن أهمية نفط بحر قزوين، لكن هناك رغبة روسية لإضعاف النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ومما يؤكد ذلك ما أشار إليه فيكتور بوساليك: إن تعزيز دور روسيا في حفظ الأمن والاستقرار في الخليج دليل على الدور الايجابي الذي تعتزم روسيا القيام به في المنطقة، ذلك الدور الذي له علاقة وثيقة بالمصالح القومية الروسية، لاسيما إذا علمنا إن الحرب الباردة قد انتهت ولكن التنافس مازال موجودا وقائما واللهجة القديمة المعادية للغرب تناسب الدبلوماسية الروسية الجديدة[50].

وامتداداً مع ذلك فأن التنافس الأمريكي- الروسي في مجال الطاقة في المنطقة العربية لا يتحدد ضمن أطار علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف إلى تعزيزها مع دول المنطقة، بل ينصرف إلى ما يعرف بإستراتيجية التنافس على أنابيب الطاقة ومساراتها، فقد قامت روسيا بتنفيذ بعض خطوط نقل إمدادات الطاقة لتعزيز مكانتها في سوق الطاقة العالمية، والبعض الأخر قامت به الولايات المتحدة الأمريكية كخيار استراتيجي للحد من هيمنة الروس على سوق الطاقة العالمية[51].

أما موضوع الاستثمارات الروسية في المنطقة العربية، وإمكانية توظيفها في تعزيز القدرات التنافسية الأمريكية- الروسية، تتضح أبعادها عن طريق معرفة إن الاستثمار في عالم اليوم يستند على أساسيين:

الأول: استثمارات في طار ما يعرف بالصناديق السيادية، والأخر، استثمارات فردية أو في أطار شركات خاصة، والجاذبية الروسية هنا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية تندرج في أطار التصنيف 120 عالميا للعام 2012 مقارنة بقوة الجذب الاستثمارية الأمريكية وميزاتها التفضيلية التي أطرتها ضمن التصنيف الرابع عالمياً[52]، لذلك شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى روسيا ارتفاع نسبي عام 2015 قدر بـ(57،5) مليار دولار هذا من جانب، ومن جانب أخر نرى إن اغلب تدفقات الاستثمارات العربية إلى روسيا توجهت إليها بعد أحداث 11 أيلول العام 2001، وبلغ المتراكم عام 2014 نحو(42)مليار دولار[53]، لذا فقد اتجه الاستثمار الروسي إلى التوسع منذ ذلك التاريخ بحثا عن الفرص الاقتصادية، وقد بلغ المتراكم منذ عام 2014، الاستثمارات

الروسية في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 13 مليار، والدول العربية الأخرى 27،1 مليار دولار اغلبها استثمارات في سوريا، ومن هنا فقد رأت روسيا في إمدادات الطاقة ما يمكن إن يدعم موازنتها بقدرات مضاعفة، إذ يمثل قطاع الطاقة احد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح الاقتصادية مابين روسيا ودول المنطقة العربية، لاسيما مشاريع تطوير التعاون في مجال الطاقة، فقد استطاعت الشركات الروسية الدخول إلى السوق العربية للتنقيب عن إمدادات الطاقة ومد خطوط الأنابيب والاستثمار في قطاع الطاقة[54]، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

| الدولة | اسم الشركة | نوع الاستثمار |
|---|---|---|
| روسيا- السعودية | لوك أويل- شركة النفط الوطنية(ارامكو) | استثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي |
| روسيا- السعودية | ستروي ترانس غاز-شركة الغاز السعودية | تزويد مدينة الرياض بالغاز عبر الأنابيب |
| روسيا السعودية | لوك أويل | البحث عن الغاز التقليدي في صحراء السعودية |
| روسيا- الكويت | روسنفت- لوك أويل | تطوير حقول النفط الكويتية الشمالية |
| روسيا- الإمارات | ستروي ترانس غاز | مشروع أنبوب الغاز الطويلة- الفجيرة |
| روسيا- الإمارات | روسنفت | استثمار في غاز الشارقة بمبلغ 2،3 مليار دولار |
| روسيا- سلطنة عمان | لوك أويل | التعاون في أطار مشروع كورنسيورتيوم لمد خط أنابيب لنقل الطاقة من بحر قزوين |
| روسيا- مصر | لوك أويل | استثمارات روسية لإسالة وتصدير الغاز الطبيعي المصري |
| روسيا- سوريا | ستروي ترانس غاز | إنشاء خط انابيب لنقل الغاز بطول 324كم في سوريا يعرف بـ(خط الغاز العربي) |
| روسيا- العراق | غاز بروم- روسنفت | عقد استخراج النفط من حقل بدرة عام 2011، كما تسيطر الشركة على 80% من مشروع حلبجة |
| روسيا- العراق | لوك أويل | عقد استخراج النفط من حقل القرنة |
| روسيا- إسرائيل | غاز بروم | احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في حوض ليفانت في المتوسط+ صفقة ضخمة مع إسرائيل منحت بموجبها روسيا حق الدخول ألحصري إلى سوق تقدر بـ(4)ملايين طن من الغاز المسال على مدى عقدين من الزمن ، وهو ما اعتبر تحولا جيواقتصاديا لمصلحة روسيا |

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، الموقع على الرابط:www.us.archive.org,24/7/2016. س.غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، ترجمة:( هاشم حمادي)، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2012، ص 104. وكذلك سعد شكري شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 97. وكذلك عبد الغني سلامة، مصدر سبق ذكره، وكذلك ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 249.

وإذا ما تم الإشارة إلى علاقات التبادل التجاري والاستثمارات لروسيا الاتحادية مع دول المنطقة العربية نستطيع إن نحدد الآتي[55]:

1- خلال الفترة 1991-2016 تضمنت العلاقات الروسية تحول مهم تبعاً للتحول في اتجاهات روسيا صوب العالمية.
2- إن توسع روسيا في المجال الاقتصادي حيال المنطقة العربية يواجه ضغوط أمريكية، لاسيما إن عائدات إمدادات الطاقة الروسية بدأت تتقلص على اثر تراجع أسعار النفط(2014-2015)، كما إن ورقة توظيف إمدادات الطاقة الروسية حيال أوربا بدأت تتراجع مع اتجاه الدول الأوربية إلى تنويع خياراتها للحصول على الإمدادات الطاقوية، لاسيما الدخول في أطار التنافس على جيوستراتيجية أنابيب الطاقة ومساراتها (خط نابوكو)، فضلاً عن اتجاه دول أخرى لتطوير تقنيات استخراج النفط من السجيل النفطي

والغاز الصخري المعروف بالشايل، وذلك بطبيعة الحال سوف يسهم في تحديد خياراتها الاقتصادية وسيحفزها إلى تطوير قدراتها الاقتصادية- التنافسية نحو أسواق واعدة وجديدة.

واتساقا مع ذلك فان علاقات التبادل التجاري والاستثمارات تستند إلى مصالح اقتصادية بعيدة عن الاعتبارات السياسية، وهذا النوع من العلاقات يتضح في أطار علاقات روسيا مع إسرائيل ومصر، إذ نرى إن التبادل التجاري بين روسيا وإسرائيل ارتفع من 1،2 مليار دولار العام 2001 إلى نحو 3،8 مليار دولار العام 2013، لاسيما إن العلاقات الروسية- الإسرائيلية تستند إلى الاتفاقية الروسية- الإسرائيلية 1994 والتي تضمنت منح الدولتين نظام الأفضلية القصوى في التبادل التجاري[56]، أما التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل فقد ارتفع من مليار دولار عام 2001 إلى 9،3 مليار دولار عام 2013[57].

أما أنساق العلاقات التي اكتسبت أبعاد سياسية واقتصادية في أطار مجال التنافس الأمريكي- الروسي في المنطقة العربية، تبرز هنا العلاقات الروسية- السورية والتي ارتبطت على مدى عقود بالسياسة الروسية، ولكن مع اتجاه الغرب إلى فرض عقوبات على سوريا على اثر أحداث ألازمة السورية، فأن روسيا توجهت إلى تعزيز فرص التعاون الاقتصادي على نحو يكافئ التوجه العسكري، إذ نلاحظ إن التبادل التجاري ارتفع من 2 مليون دولار إلى 1،6 مليار دولار العام 2013هذا من جانب[58]، ومن جانب أخر نجد إن العلاقات الروسية- الخليجية منذ أحداث 11 أيلول 2001 اتجهت إلى البحث عن بدائل سياسية- اقتصادية لعلاقاتها خارج المنظومة الغربية بحكم التي فرضها الغرب على الدول الخليجية، مما حفز التجار والمستثمرين الخليجيين للتوجه إلى روسيا، إذ ارتفعت معدلات التجارة الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا من 1،6 مليار دولار عام 2000 إلى 5،3 مليار دولار عام2013[59].

أما العلاقات الروسية- العراقية بعد العام 2003 فقد أشرت لنا إن حجم التوافق الأمريكي- العراقي الرسمي مازال غير متطابق بحكم كون النخب السياسية العراقية الحاكمة لها علاقات إقليمية قد لا تتطابق مع الرؤية الأمريكية هذا من جانب، ومن جانب أخر نستطيع نشخص إن العلاقات العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق للعراق ما كان يسعى إليه، فاغلب التعاقدات لم يتم تنفيذها ولاسيما العسكرية، مما دفع العراق إلى الانفتاح على أسواق جديدة ومنها الروسية، وهو ما تم ملاحظته في ارتفاع التبادل التجاري بين روسيا والعراق إلى 4،3 مليار دولار عام 2013[60].

**المطلب الثالث: المجالات العسكرية- الأمنية**

تعد من أهم مظاهر التنافس مابين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية، إذ إن أكثر الدول المتلقية للسلاح الأمريكي في المنطقة العربية هي السعودية، الإمارات، إسرائيل، مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، أما العراق فقد تعاقد على شراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بمبالغ وعقود مختلفة إلا إن مستويات التجهيز والية التنفيذ للعقود لم تستكمل بشكل كلي حتى منتصف العام 2015[61]، في حين إن روسيا الاتحادية تسعى إلى تعزيز التعاون من الناحية العسكرية مع دول المنطقة العربية فيما له علاقة بتصدير الأسلحة وبعض الاستشارات والخدمات العسكرية،[62] لاسيما ان حصة روسيا في سوق السلاح

العالمي تتنامى بشكل واسع لاعتبارات تتعلق بكون الولايات المتحدة الأمريكية تضع مجموعة من المحددات حول كيفية توظيف السلاح المصدر منها إلى دول المنطقة العربية أو قد تشترط وجود خبراء أمريكيون يشرفون على الإدامة وكيفية استخدامه، وقد تعزز ذلك في أطار العلاقة مابين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بعد العام 2003، وهذا الأمر دفع الدول المستورة للبحث عن بدائل آو موردون آخرون[63]، وهذا يؤشر لنا إن 42% من واردات السلاح إلى المنطقة العربية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، و 14% تأتي من روسيا الاتحادية، لاسيما إن الأخيرة انفتحت على سوقين جديدين لمبيعات السلاح احدهما، السوق المصرية، والأخرى، السوق العراقية، فمصر لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه تعليق الولايات المتحدة الأمريكية تجهيزها بالسلاح والمعدات العسكرية الأخرى، إذ اتجهت إلى روسيا لشراء بعض احتياجاتها الدفاعية العسكرية، أما العراق فقد وقع صفقة لشراء أسلحة ومعدات عسكرية عام 2013 قدرت قيمتها بنحو 4،2 مليار دولار[64]. إن النزاعات العديدة التي تشهدها المنطقة العربية والتي تتميز بالتعقيد والتشابك جعلت من المنطقة مستهلك أساسي للأسلحة الأمريكية والروسية، مما جعلها تشكل سوقا تنافسية فيما بينهما في المستقبل المتوسط المدى.

والجدول الآتي يبين لنا حجم الأسلحة والمعدات العسكرية الموردة للمنطقة العربية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية (1997-2007) بالمليون دولار:

| البلد المتلقي | الولايات المتحدة الأمريكية | روسيا الاتحادية |
|---|---|---|
| العراق | 63 | 68 |
| إسرائيل | 5503 | — |
| سوريا | — | 512 |
| دول مجلس التعاون الخليجي | 9972 | 404 |

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون، بيروت، 2007، ص 591-592.

واتساقا مع ما تقدم فأن الأمر لا يتوقف على ذلك وإنما هناك قاعدة عسكرية روسية بميناء طرطوس في سوريا وهي تقوم بمهام لوجستية ودعم للأسطول الروسي في البحر المتوسط، وهذه القاعدة موجودة بموجب اتفاقية بين البلدين منذ العام 1971، ونتيجة بقاء هذه القاعدة إلى يومنا هذا أعفت روسيا سوريا من ديون بلغت 9،8 مليار عام 2006 إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات العسكرية- الأمنية في اللاذقية[65]، وفي هذا الخصوص فقد شكلت ألازمة السورية منعطفاً لتوجه روسيا إلى الدخول في صلب أحداث المنطقة العربية بثقل سياسي- عسكري بعد إن تبين إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى السيطرة على مجريات الأحداث في المنطقة تمهيدا لتغيير الخارطة السياسية- الجغرافية في المنطقة العربية[66]، وبالمقابل فأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مجموعة من الاتفاقات العسكرية- الدفاعية مع دول المنطقة العربية ذات طابع ثنائي منذ عقد السبعينات من القرن الماضي، واتفاقية للتعاون العسكري مع مصر على اثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، واتفاقية للتعاون العسكري- الأمني مع العراق عام 2008 هذا من جانب، ومن جانب أخر يمكن تحديد مظاهر الانتشار العسكري- الأمني في المنطقة العربية من خلال الجدول الآتي:

| الدولة | طبيعة التواجد العسكري- الأمني الأمريكي |
|---|---|

| | |
|---|---|
| البحرين | قاعدة الجفير( قيادة الأسطول البحري الأمريكي الخامس)+ الأسطول الأمريكي السادس في المتوسط |
| قطر | قاعدة العديد والسيلية( القيادة الجوية العسكرية المركزية الأمريكية) |
| السعودية | قاعدة الأمير سلطان الجوية<br>قاعدة الظهران- قاعدة الملك خالد (13 مرفق عسكري للقوات الأمريكية) |
| عمان | قاعدة رابعة في المسننة+ خمس قواعد عسكرية أخرى( اتفاقات تمنح بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية حق توظيف 24 مرفق عسكري- امني) |
| الكويت | معسكر الدوحة- عريفان ( اتفاقات للتعاون العسكرية والتسهيلات الأمنية) |
| الأردن | قاعدة الرويشد- وادي المربع( تسهيلات عسكرية أمريكية في قاعدة الشهيد موفق الجوية في الزرقاء) |
| مصر | قاعدة قنا الجوية( الأقصر)+ تسهيلات عسكرية- أمنية أخرى ( مناورات عسكرية مشتركة أمريكية- مصرية تجري كل عامين منذ العام 1981 تعرف بـ( النجم الساطع) |

المصدر: احمد سيد احمد، دوافع وتداعيات إعادة انتشار القوات الأمريكية في الخارج، الموقع على الرابط:
www.digital.ahram.org,26/6/2016

التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط إلى أين؟ معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، الموقع على الرابط: www.siironline.org,2/7/2016

## المبحث الثالث

## توظيف السلوك السياسي الخارجي الأمريكي- الروسي حيال الأزمة السورية

### المطلب الأول: السلوك السياسي الخارجي الأمريكي

إن عملية فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي الأمريكي حيال ألازمة السورية 2011 يستند على فكرة مفادها: المراهنة على قيام النظام السوري بأجراء إصلاحات شاملة وتلبية مطالب المحتجين عن طريق تعزيز فرص الحل السياسي من جانب، وتوظيف العقوبات الاقتصادية في حالة عدم التزامه بإجراء إصلاحات شاملة، ولكن قيام النظام السوري بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية ضد السكان المدنيين حفز الإدارة الأمريكية إلى فرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية ضد النظام السوري في 18 أيار 2011[67]، وفي 18 تشرين الأول 2011 أصبح الموقف الأمريكي أكثر وضوحا عندما صرح الرئيس الأمريكي أوباما إن نظام الأسد فقد شرعيته، لذا يتوجب عليه التنحي عن الحكم، لذا فقد تواصلت الجهود الدبلوماسية الأمريكية الهادفة إلى إسقاط النظام السوري سياسياً، إذ توصلت مجموعة العمل حول سوريا في 3 حزيران 2012 إلى اتفاق حنيف والذي تشكل من ستة محاور أساسية لحل ألازمة السورية، ولكن تنفيذ الاتفاق تعثر بسبب اختلاف التفسيرات الأمريكية- الروسية حول مستقبل الأسد في المرحلة الانتقالية[68]، وعلى الرغم من فشل الجهود الدبلوماسية لحل ألازمة السورية لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا بشكل مباشر، وذلك لعدة أسباب[69]:

1- القلق الأمريكي المتنامي من التوجهات السياسية- الدينية لجزء من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، إذ لا ترغب إدارة أوباما بدعمها بما يسهم في حسم المعركة لصالحها.
2- استقرار امن المنطقة العربية، إذ إن المنظور الأمريكي لمسارات الثورة السورية وما قد ينجم عنها من فوضى انتشار السلاح والجماعات المسلحة خارج نطاق الدولة وانعكاساتها السلبية على امن المنطقة.

3- عدم وجود معارضة موحدة وغياب البديل العقلاني الذي يتلاءم مع الطروحات الأمريكية، لذا فقد استندت إلى أيجاد حل سياسي يتضمن رحيل الأسد والإبقاء على مؤسسات النظام الأساسية.

ففي العام 2013 قررت الإدارة الأمريكية تغيير موقفها والتوجه نحو تقديم أسلحة ذات خصائص قتالية إلى المعارضة السورية المعتدلة، ولعل الأسباب الكامنة وراء ذلك تندرج ضمن السياق الآتي[70]:

1- اختلال المعادلة الميدانية لمصلحة النظام السوري، لاسيما بعد سيطرته على مدينة القصير ذات الأهمية الإستراتيجية، مما ولد مجموعة من الضغوط الدولية والإقليمية تجاه الإدارة الأمريكية الحالية.
2- تنامي الضغوط الداخلية الأمريكية، لاسيما من قبل الصقور( الجمهوريين) على إدارة الرئيس الأمريكي أوباما.
3- الإسهام في تشكيل قدرات تأثيرية ضاغطة على النظام السوري تسهم في تعزيز المواقف التفاوضية في أطار جنيف 2.

وفي العام 2014 أعلنت الإدارة الأمريكية عن حزمة من الإجراءات والتدابير لدعم المعارضة السورية سياسياً ومادياً عن طريق تخصيص 27 مليون دولار إضافية كمساعدات للجيش الحر، فضلاً عن رفع تمثيل الائتلاف الوطني السوري وفق قانون البعثات الدبلوماسية، إلا إن ذلك لم يقف كعائق أمام موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على عقد جنيف 2 في محاولة لإيجاد حل سياسي للازمة السورية، غير إن تصلب مواقف طرفي النزاع النظام من جهة والمعارضة من جهة أخرى والمدعومين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أدى إلى فشل جنيف 2، مما حفز الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ قرار في أيلول 2014 لشن ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا[71]، وهذا يبين لنا إن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي يهدف إلى تغيير النظام السوري عن طريق توظيف إستراتيجية متمايزة عن ما جرى في ليبيا، نظراً لطبيعة الخصوصية السورية، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تستند إلى إستراتيجية تعزيز انهيار النظام من الداخل عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي في المحافل الدولية والإقليمية، وعدم المعارضة السورية انطلاقا من إن ذلك يرتكز على خيارات آمنه بالنسبة للمنطقة العربية بعيدا عن نهج توظيف القوة العسكرية[72]، فالإدراك الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة العربية يستند إلى توظيف عامل الاختلالات السلبية في البنية السياسية والاجتماعية للنظم الإقليمية العربية، لاسيما النظام السوري لتشكيل مضامين واقع استراتيجي جديد يتوافق مع الرؤية الأمريكية وتطلعاتها المستقبلية، إذ إن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي ينطوي على دوافع أساسية حيال ألازمة السورية، أبرزها إعادة صياغة الخارطة السياسية في المنطقة العربية تحت ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد، وحسب تقديري ان الولايات المتحدة حفزت هذا المشروع وفق منطلقات جديدة في أطار ما عرف بأحداث الربيع العربي هذا من جانب[73]، ومن جانب أخر تطبيق نظرية الفوضى البناءة أو التفكيك النظيف من اجل إعادة رسم الخارطة السياسية الجغرافية ليس في سوريا فحسب بل في المنطقة العربية ككل من اجل تعزيز أبعاد التفاعلات الدولية والإقليمية ونقلها من مرحلة الجمود الى المرونة، وتحفيز قوى التغيير الداخلي لتوظيف الفرصة السانحة وتكريس مقومات الفعل الاستراتيجي الهادف إلى

أحداث التغيير في الأنظمة العربية[74]، فضلاً عن دوافع أخرى مفادها: تحقيق أهداف جيوبوليتكية في أطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها في الساحة السورية، فوفقا للإستراتيجية الأمريكية تعد سوريا جزءا حيويا من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة دون وصولها إلى المياه الدافئة، فسوريا تعد دولة محورية ومنطقة تصادم جيوبوليتكي للمصالح تندرج في أطار التنافس بين القوة البحرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والقوة البرية بقيادة روسيا الاتحادية[75].

كما إن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي حيال ألازمة السورية يفسر في أطار ماله علاقة وثيقة بمسألة التنافس على إمدادات الطاقة، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إخراج أوربا من عباءة النفوذ الروسي المتزايد عبر أيجاد بدائل أخرى لمصادر الغاز الطبيعي[76]، وهنا تبرز أهمية سوريا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كمنطلق أساس للتنافس على إمدادات الطاقة ولاسيما الغاز الطبيعي في أطار نسقين أساسيين[77]:

الأول: الاكتشافات الطاقوية الجديدة للغاز الطبيعي في حوض البحر المتوسط والتي تقدر بـ(122) تريليون قدم مكعب وتركز اغلبها في المقتربات البحرية السورية.

الأخر: تعد سوريا منطقة عبور جيوبوليتكي مهم لإمدادات الطاقة ضمن أطار فكرة مشروع خط الغاز القطري الذي سوف يمر من قطر إلى السعودية ثم يتجه غربا إلى سوريا حيث يلتقي مع خط الغاز المصري- الإسرائيلي، ثم يتجه شمالا إلى تركيا وصولاً إلى القارة الأوربية، مما يشكل عائقاً أساسيا أمام قدرة روسيا على توظيف قدراتها التنافسية في أطار إمدادات الطاقة حيال القارة الأوربية مستقبلاً.

**المطلب الثاني:السلوك السياسي الخارجي الروسي:**

في الواقع يجد الدعم المتنامي للنظام السوري من قبل روسيا الاتحادية مبرراته في العلاقات التاريخية التي جمعت البلدين، وفي مستوى التعاون الاقتصادي- العسكري، إذ سعت روسيا للحفاظ على العلاقات التقليدية ذات الطابع الاستراتيجي مع سوريا بالنظر إلى عمق وأهمية المصالح الإستراتيجية المشتركة والتي يدرك الروس أهمية تعزيزها وتطويرها وحمايتها، وهذا ما سنحاول مقاربته لفهم طبيعة النظرة الروسية إلى سوريا، لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تشهد فيها سوريا أزمة سياسية بنيوية تهدد الدولة بالانحلال والتفكك، فضلا عن تداعياته المباشرة على الدور والمكانة وحجم النفوذ الروسي المستقبلي في المنطقة[78]، لاسيما إذا علمنا إن العلاقة الروسية- السورية والنظرة إلى الواقع السوري تحكمها اعتبارات المصالح الجيو سياسية والاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي، وهذا بالضبط ما يفسر الموقف الروسي من الأزمة السورية، واختلاف الموقف الروسي الجذري مع الموقف الغربي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية بعد إن تم خذل روسيا وتنامي محاولات تهميش دورها في المغرب العربي بعد سقوط النظام الليبي هذا جانب، ومن جانب أخر إن سوريا ليست دولة غنية أو مصدراً أساسيا من مصادر إنتاج الطاقة العالمية، ولكن الموقع الجيوستراتيجي لسوريا وحجم تأثيرها على المنطقة بأسرها والذي يعطي رصيداً عالياً للنفوذ الروسي، وحجم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين روسيا وسوريا، ولاسيما فيما يتعلق منها بصفقات السلاح الروسي، والموقع العسكري الاستراتيجي السوري واعتباره من وجهة النظر الروسية قاعدة عسكرية متقدمة* للنفوذ

العسكري الروسي في المنطقة، إضافة إلى غيرها من العوامل والمصالح السياسية- الإستراتيجية المشتركة التي شكلت قاعدة صلبة للسلوك السياسي الخارجي الروسي حيال أهمية الحفاظ على المكانة والمستوى العالي من التنسيق ذي الطابع الاستراتيجي بين روسيا وسوريا، بسبب كل هذه العوامل يمكن القول إن هناك بعداً استراتيجياً في مقاربة روسيا للواقع السوري وعلاقتها به[79]، إذ تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسة في حسابات بوتين، فموقع روسيا الجيوبوليتيكي يجعلها ذات أهمية كبرى من إن يسمح بخسارتها، لاسيما إن الجبهة السورية تعد خط الدفاع الأول بالنسبة لسوريا في إطار الحرب ضد الإرهاب، إذ إن بوتين يعتبر إن الإسلام المتشدد هو التهديد الأمني الأكبر لبلاده، وعلى العموم فان المصلحة الروسية في الأزمة السورية تتعلق هذه المرة بمسألة بالغة الأهمية، فمن ناحية أولى هناك حاجة لروسيا في ظل ولاية ثالثة لبوتين إلى استعادة مكانة لائقة كدولة عظمى ضمن أنساق النظام الدولي[80].

وعليه فقد شكل التعاطي الروسي مع مجريات الأزمة السورية المتجسد باليات العمل الدبلوماسي الروسي نقلة نوعية فرضت على المجتمع الدولي والإقليمي اخذ المواقف والمصالح الروسية في الحسبان خلال صياغة القرارات الدولية المتعلقة بسوريا، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن الأزمة السورية شكلت البوابة الثانية لتعزيز أنساق السلوك السياسي الخارجي الروسي التي من خلالها سوف يتم إعادة بناء منظومة العلاقات الدولية، وتعزيز مرتكزات النفوذ الروسي في المنطقة العربية، لاسيما إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أشار في العام 2011 إلى انه ليس من الصواب القول بأننا خسرنا شيئا ما هناك نتيجة التغيرات الجارية في المنطقة العربية، إذ إن روسيا تقيم علاقات تعاونية قاعدتها مصالح روسيا الإستراتيجية وكيفية الدفاع عنها،[81]، وهذا ما عبر عنه الكسندر دوغين في كتابه(أسس الجيوبوليتكيا ومستقبل روسيا) عندما كتب عن أهمية الدفاع الدائم عن مصالح البلاد العليا[82]، لذلك فان روسيا تحاول الدخول إلى المنطقة العربية من خلال البوابة الواسعة وليس من إحدى البوابات، وهذا ما عبر عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للرئيس السوري أثناء زيارته إلى موسكو في كانون الثاني العام 2007 قائلاً( إن سوريا صديقة ونسعى إلى إقامة دور جيد معها ونساعدها بكل القدرات الممكنة، ولكن سوريا تكون مخطئة إذا كانت تحاول أن تجرنا إلى حرب جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا نرى إن العلاقة مع الدول الأخرى أيضا أساسية( الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي)، ولا نريد إن نكون طرف ضد أخر[83]، وهذا يقودنا بطبيعة الحال إلى تحليل نمط التحالفات الإقليمية ومدى تأثيرها في المصالح الإستراتيجية الروسية، لاسيما في منطقة الخليج العربي، إذ إن لهذه التحالفات أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، ومن ثم فان السياسة الخارجية الروسية تراقب حركة هذه التحالفات بدقة وتحاول توظيف بعضها بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والأقرب إلى الاحتمال إن تستمر السياسة الروسية في هذا الاتجاه، وقد تتجه إلى السعي لتشكيل تحالفات إقليمية جديدة أو المشاركة المباشرة فيها مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الأمريكية في المنطقة[84]، ولذلك فأن مصالح روسيا تقع بين حدين، الأول، عدم الرغبة بالمواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سوريا، والأخر، ومنع إسقاط النظام السوري بكل الوسائل غير العسكرية، وهنا نتوصل إلى المبادرة التي تقدمت بها روسيا كتسوية سياسية للازمة السورية، إذ إن الخطوط العامة للمبادرة تنقسم إلى أربع مراحل[85]:

1- انضمام سوريا إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمياوية.
2- الكشف عن مقار إنتاج الأسلحة الكيمياوية والتخلص منها.
3- فحص ترسانة الأسلحة الكيمياوية السورية وتدميرها
4- طالبت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية سوريا بتقديم قائمة بأسلحتها الكيمياوية خلال أسبوع من تاريخ المبادرة أعلاه.

واتساقاً مع المبادرة الروسية المطروحة قرر الرئيس الأمريكي باراك اوباما مسايرة موسكو ولكن بدمج شروط جديدة مثل، ربط عدم الامتثال السوري بقرارات ملزمة من مجلس الأمن تحت إجراءات الفصل السابع، والتلويح بان الحشد البحري الأمريكي هو من اجبر النظام السوري على الانصياع، وان ذات الوقت الحشد العسكري سيبقى مستمرا حتى التحقق من نيات النظام السوري، بمعنى أخر يريد اوباما يقول إن سياسته الصارمة حيال الأزمة السورية* هي سبب نزع السلاح الكيمياوي وليست المبادرة الروسية هذا من جانب، ولكن من جانب أخر أشار بوتين إلى إن تخلي روسيا عن سلاحها الكيمياوي يكتسب مغزى فعلياً فقط عندما نسمع بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن توظيف القوة العسكرية، وهذا يعني إن الكرملين وضع شرطاً لإنجاح المبادرة الروسية يكمن في ضرورة عدم استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة السورية(86).

وعليه فقد أثار نجاح انساق السلوك السياسي الخارجي الروسي في إدارة الأزمة السورية وإسقاط خيار التدخل العسكري الأمريكي لمصلحة الحلول السلمية الروسية، جملة من التساؤلات حول طبيعة وحجم الدور الذي ستمارسه روسيا على مستوى العالم في المستقبل، وهل التدخل الروسي القوي في سوريا جاء حفاظاً على الحليف التقليدي المتبقي في المنطقة؟، ام كان تحركاً يهدف إلى إعادة الاعتبار لروسيا وإنذارا بعودة قوية للعب ادوار قيادية في الساحة الدولية بعد غياب عقود، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي؟، وهل المناخ الدولي الراهن في ظل النفوذ الكبير والمؤثر للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الاتحاد الأوربي سيسمح لروسيا بممارسة أدوار قيادية على مستوى النظام الدولي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نرى إن هناك فريق يقر بأن روسيا تتجه نحو مزيد من تفعيل الدور في السياسة الدولية وتسعى بشكل حثيث لإعادة مكانتها كدولة عظمى في العالم، وفريق أخر يرى إن ما حققته روسيا مؤخراً من نجاحات على المستوى الدبلوماسي، ولاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية لا يتعدى موقف طبيعي لدولة فقدت أغلب حلفائها في المنطقة بعدما أطيح بهم في ثورات الربيع العربي، فضلاً عن إن هناك معطيات على الساحة الإقليمية والدولية تجعلنا نقترب أكثر من إمكانية اضطلاع روسيا بممارسة دور بارز على مستوى النظام الدولي، ولعل مجريات الأحداث التي شهدها العالم، ولاسيما المنطقة العربية شكلت عوامل تحفيز مهمة نحو توجه روسي حقيقي لاستعادة مكانتها ودورها المفقود، ولعل من ابرز هذه المحفزات إخفاق أداء السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والتغيير الجذري الذي رسمته للأنظمة العربية التقليدية من خلال ثورات الربيع العربي، كما إن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت قدرتها على حسم التأييد الأوربي لمصلحة سياساتها في العالم، إذ رفضت دول أوربية حليفة لها كبريطانيا واسبانيا وألمانيا توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا دون قرار من مجلس الأمن، ومن المرجح أن يشكل موقف روسيا في الأزمة السورية بوابة الدخول الثانية للمنطقة العربية على نحو ما شكل موقف ودور الاتحاد السوفيتي السابق من أزمة السويس عام 1957 بوابة الدخول الأول للمنطقة،

ولعل هذه المؤشرات تعد اعتبارات أساسية ومفصلية في المقاربة الروسية للتحديات والأحداث المستقبلية مما يعطي مؤشرا قويا حول أفاق الدور الروسي واتجاهات ترسيم مساراته مستقبلاً، على إيه حال فأن مستقبل السياسات الروسية- الأمريكية في المنطقة العربية يتوقف على كيفية إدارة وحل الأزمة السورية، والتي ستحدد شكل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية المنطقة العربية لاحقاً[87].

**الخاتمة:**

إن البحث في موضوع إشكالية التنافس الأمريكي- الروسي عن طريق دراسة أنساق السلوك السياسي الخارجي حيال المنطقة العربية (الحالة السورية انموذجاً) يندرج ضمن أطار يتسم بالدينامية في أنساق العلاقات الأمريكية- الروسية، كون الدولتين من الدول المؤثرة في تفاعلات النظامين الدولي والإقليمي، لاسيما إن كل من الدولتين محكومتين بأهداف داخلية تتمثل بالرغبة بالريادة العالمية وتعزيز الرفاهية الداخلية، وتلك الأهداف تقود كل منهما إلى توظيف وسائل مختلفة لتحقيقها في أطار أنساق العلاقات المتبادلة التي تتسم بخاصية التنافس لكل منهما، ففي المنطقة العربية كان مجال التنافس الحيوي فرصة لتتوسع وتتفاعل مصالحهما، وتدفع إلى بلورة مصالح وسياسات ومنافع ليس للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية فحسب وإنما المنطقة العربية، كون التنافس يدفع إلى تعزيز كل من الدولتين لقدراتهما التنافسية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية- الأمنية، لاسيما إن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه المنطقة العربية لا يمكن اختزاله في مجال واحد فقط، وهذا يعكس لنا وجود اختلاف واضح في التوجهات الإستراتيجية لكل منهما حيال المنطقة العربية نتيجة لتصادم المصالح، إذ اتجهت روسيا الاتحادية إلى انتهاج سلوك سياسي خارجي متوازن تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، يستند على تعزيز نهج الاستقلالية، وكسب المصالح عن طريق توظيف الفرص الناجمة عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث المنطقة العربية ( الحرب على العراق 2003) والتقاطعات في العلاقات الأمريكية- الإيرانية،ومن ثم أصبحت روسيا تمتلك القدرة على تقديم نفسها كبديل جديد للمنطقة العربية يمكن التحالف معه بشكل موثوق أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تقدم حلول جوهرية للكثير من الأزمات التي تعاني منها المنطقة العربية، ولكن هذا لا يعد مؤشرا على مستوى التطور في طريقة التعامل مع المنطقة العربية، فكلا الدولتين تستند إلى حسابات التخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بالفرص والمعوقات في مناطق العالم المختلفة، إلا إن تحديد المصلحة ومستواها هو الذي يحدد طبيعة العلاقة ومدى تطورها، لان ما يثير الاهتمام بالنسبة للعلاقات الأمريكية- الروسية هي أنها بالرغم من تعدد وسائل ومجالات التنافس بين الدولتين إلا إن مناطق النفوذ الاستراتيجي في العالم مختلفة في صياغة توجهات ورؤى الدولتين، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تحليل طبيعة الانتشار في علاقات القوة ومعدلات النمو المتحققة في العالم، وطبيعة الأزمات والمشكلات التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي عامي 1997، 2008، إن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة تتجه إلى التراجع، وهو ما سيجعلها قوة كبرى خلال العقدين القادمين، هذا الطرح حفز الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف وسيلتين أساسيتين في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي:

الأولى: تعزيز مقومات القوة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تعزيز قدراتها الشاملة، والتركيز في مسألة تشكيل أحلاف وعلاقات تحالف وأداء ادوار فاعلة ومؤثرة في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية وعدم الانخراط فيها ألا في حالة الضرورة القصوى.

الأخرى: منع القوى الأخرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق توريطها في نزاعات مختلفة، وهذا من شأنه إن يدفع القوى المنافسة إلى توظيف مواردها للتعامل مع الإحداث والمشكلات الإقليمية أكثر من الاستمرار بالتعامل مع دعم قدراتها في مجالات التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا اعتمدت على إستراتيجية توسيع المديات الجيوبوليتكية للتنافس ونقله إلى مناطق محسوبة على النفوذ الروسي، لاسيما سوريا.

واتساقا مع ذلك ومن خلال دراسة السلوك السياسي الخارجي حيال ألازمة السورية نستطيع رصد الاستنتاجات الآتية:

1- في ظل ما تشهده سوريا من حازمة بين النظام السوري والمعارضة السورية ، فقد برزت تناقضات وتعارض في المنسجمات الكلية للمواقف الأمريكية- الروسية تجاه ألازمة السورية، وذلك نتيجة لتصادم المصالح والأهداف الإستراتيجية، وقد اتضحت مجالات التنافس بينهما بشكل أساس من خلال الموقف الداعم لأحد الإطراف على حساب الطرف الأخر.
2- الإدراك الروسي بأن إسقاط النظام السياسي السوري الحليف لها وأقامه نظام سياسي أخر مكانه سيمهد الطريق إلى أعادة رسم الجغرافية السياسية للمنطقة العربية بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويسهم في إخراج روسيا من المنطقة العربية، لذلك اتجهت روسيا [1]الى تقديم كل أشكال الدعم للنظام السوري، لاسيما استخدامها لحق النقض (الفيتو) أربعة مرات في مجلس الأمن لمنع استصدار قرارات ضد النظام السوري.
3- تعد الولايات المتحدة الأمريكية إن سوريا هي قلب المنطقة العربية، ولابد من السيطرة على هذا القلب من اجل تحقيق مشاريعها المستقبلية في المنطقة العربية، إذ إن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي ينطوي على دوافع أساسية حيال ألازمة السورية، أبرزها إعادة صياغة الخارطة السياسية في المنطقة العربية تحت ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد، فوفقا للإستراتيجية الأمريكية تعد سوريا جزءا حيويا من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة دون وصولها إلى المياه الدافئة، فسوريا تعد دولة محورية ومنطقة تصادم جيوبوليتكي للمصالح تندرج في أطار التنافس بين القوة البحرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والقوة البرية بقيادة روسيا الاتحادية.
4- أن مجالات التنافس الأمريكية – الروسية حيال سوريا استندت إلى مقومات اقتصادية، فقد كشفت عمليات التنقيب الأخيرة أن سوريا تمتلك إمكانيات طاقوية كبيرة في حوض البحر المتوسط، مما عزز توجهات شركات الطاقة الأمريكية- الروسية تجاه سوريا، كل

هذه الأمور أثرت بشكل كبير على ما يجري من أحداث في سوريا وجعلت إمكانية الحل مرهونة بمدى توافق الرؤى والطروحات الأمريكية- الروسية.

أذن نخلص القول: أن العلاقات الأمريكية- الروسية حيال المنطقة العربية قد يطغى عليها طابع التنافس بوصفه السمة السائدة في تأطير العلاقات بين الدولتين، أو قد يتخذ منحى أخر مفاده: الاتجاه نحو تعزيز علاقات التعاون مابين الدولتين، مما يؤدى إلى تراجع مؤشرات التنافس، أو قد تكتسب العلاقات الأمريكية- الروسية طابعاً صراعيا، مما يعزز حالة عدم استقرار في المنطقة العربية، وهو ما يطرح بروز حالة عدم المصداقية بمخرجات حالة التنافس التي قد تسود العلاقات الأمريكية- الروسية حيال المنطقة العربية.

## هوامش البحث

(1) عبد الله فلاح عودة، التنافس في أسيا الوسطى،العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 4.
(2) عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية، دار الرواد، بيروت، 2002، ص 142.
(3) عبد الله فلاح، مصدر سبق ذكره، ص 3.
(4) منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد(3)، 1997، ص 26.
(5) هايل عبد المولى، المقدمة في العلاقات الدولية، عمان، 2010، ص 15-16.
(6) جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة:(وليد عبد الحي)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص 140.
(7) علاء ابوعامر، العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 190.وكذلك ينظر:جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف، مصدر سبق ذكر، ص140، وكذلك: منير محمود بدوي، مصدر سبق ذكره، ص 36.
(8) حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 10.
(9) حسين قادري، النزاعات الدولية:دراسة وتحليل، منشورات خير جليس، الجزائر، 2007، ص 11.
(10) حسين بوقاره، مصدر سبق ذكره، ص 14.
(11) علاء ابوعامر، مصدر سبق ذكره، ص 191، وكذلك ينظر: غاستون بوتول وآخرون، الحروب والحضارات، ترجمة:( احمد عبد الكريم)، دار طلاس للدراسات والنشر، سوريا، 1984، ص 24.
(12) إبراهيم بومكاحل، مقياس تحليل النزاعات الدولية، الموقع على الرابطwww.boulemkahel.yolasite.com,14/7/2016
(13) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مكتبة السنهوري، ط1، بغداد، 2004، ص 224.وكذلك ينظر: قحطان حسين، وغيث الربيعي، ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(42)، 2011، ص 152-156.
(14) حسين الزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،2001، ص 13-15. وكذلك ينظر، عباس رشدي ألعماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 19-21.
(15) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2013، ص 123.

(16) وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط3،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2003، ص 28، وكذلك ينظر: محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبوليتكي والسياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 35، وكذلك: سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 10-12.وكذلك: ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي- السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 55-56.
(17) ناصر زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 267، ص 271.
(18) عمر كامل حسين، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية التربية، 2002، ص 33.
(19) محمد رياض، الجغرافية السياسية والجيوبوليتكيا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية، بيروت، 1979،ص 102.
(20) عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد(5)، 2009، ص 124-125.

[21] منى حبيب ألعبيدي، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة، رسالة ماجستير( غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 50.وكذلك ينظر، محمد رياض، الجغرافية السياسية والجيوبوليتكيا، مصدر سبق ذكره، ص 25-26.

[22] احمد سليم حسين، التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003-2012، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2013، ص49-50.

[23] عبد الغني سلامة، السياسة الروسية في الشرق الأوسط، الموقع على الرابط: www.ahewar.org,12/7/2016، وكذلك ينظر محمد احمد المومني، السيطرة على العالم، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2010، ص 151.

[24] سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 15.

[25] منى حبيب ألعبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[26] خالد بن نايف الهباس، المشهد السياسي العربي للعام المقبل، صحيفة الحياة، 2012/1/5، ص 10.

(27)Elizabeth Kier and Ronald Krebs, In war wake: International conflict and the fate of liberate democracy, New York, Cambridge university press,2010. pp.17-18.

[28] طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية- الروسية، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص 20.

[29] فلاح خلف كاظم، الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.. حتمية الترابط، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(22)، بغداد، 2012، ص 221-222.

[30] حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، ط2، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص 72-73. وكذلك ينظر: هايل عبد المولى، مقدمة في العلاقات الدولية، بلا، عمان، 2010، ص 35-45.

[31] لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص 40-41.

[32] سعد الحمداني، العلاقات الروسية- الإيرانية 2003-2010، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(21)، 2012، ص 35. وكذلك ينظر: محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 نيسان، 2012، الموقع على الرابط: www.studies.aljzeera.net,20/6/2016

[33] عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 45-46. للمزيد من التفاصيل ينظر: وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط3، عمان، 2003، ص 22-30.

[34] رعد قاسم صالح، العراق في ظل متغيرات السلطة العالمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(45)، 2013، ص 8-9.

[35] تراث فايز دبابنة، السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة(1991-2001)، رسالة ماجستير( غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2003، ص 123.

[36] رعد قاسم صالح، مصدر سبق ذكره، ص 9.

[37] طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص 181-182، وكذلك ينظر: وسام أبي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012، ص 17-18.

[38] محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النقاش للنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 285.

(39)Ary kaldorand others, Oil wars, London, Pluto press,2007,,p.9.

[40] محمد ختاوي، مصدر سبق ذكره، ص 285.

[41] سعد شكري شلبي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 90.

[42] سليم كاطع علي، التواجد الأمريكي في الخليج العربي: الدوافع الرئيسة، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(45)، 2010، ص 138.

[43] أحمد سليم حسين، التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الأوسط 2003-2012، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 49.

[44] سعد شكري شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 109.

[45] المصدر نفسه، ص 118.

[46] ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية- التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية 2003-2011، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011، ص 132.

[47] وحدة المعلومات، مجلة الايكونومست، تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية، الموقع على الرابط: www.economistinsights.com,20/7/2016

[48] تقرير الاستثمار العالمي 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، الأمم المتحدة، 2013، ص 4-5، الموقع على الرابط: www.invest.gov, 2/5/2016

[49] سعد شكري شلبي، مصدر سبق ذكره،ص124.

[50] يوري زينين، ذكرى مهمة في حياة المملكة العربية السعودية، الموقع على الرابط: www.ru4arab.ru,6/7/2016

[51] أحمد علو، حرب أنابيب الغاز العالمية، مجلة الجيش اللبنانية، الموقع على الرابط: www.lebarmy.gov,18/6/2016

[52] عاطف لافي مرزوك، تحولات الاستثمار المباشر بعد ألازمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد(8)، 2013، ص 130.

[53] سلام السعدي، إيران وروسيا تغيران خارطة سوريا الاقتصادية، الموقع على الرابط: www.alaraby.co.uk,5/6/2016

[54] ن.م. محمد وفا، روسيا وإيران: التناقضات والمصالح المشتركة، الموقع على الرابط: www.thirdpower.org,25/6/2016

[55] تقرير أوربي يكشف سر التدهور السريع للاقتصاد الروسي، موقع العربي الجديد، الموقع على الرابط: www.alaraby.co.uk,12/6/2016

[56] العلاقات الروسية- الإسرائيلية، الموقع على الرابط: www.ar.wikipedia.org,17/6/2016

[57] روسيا توقع اتفاقا لبناء محطة كهروذرية مع مصر، روسيا اليوم، الموقع: www.arabic.rt.com.13/6/2016

[58] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه ألازمة السورية، مصدر سبق ذكره.

[59] فلاديمير يفتوشينكوف، العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، الموقع على الرابط: www.ru4arab,12/5/2016

[60] تقرير، روسيا تزود العراق بصواريخ ومدافع بقيمة مليار دولار، موقع كتابات، الموقع على الرابط: www.kitabat.com,6/5/2016

[61] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مركز دراسات الوحدة العربية وآخرون، بيروت، 2014، ص 334.

[62] نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(56)، 2010، ص 23.

[63] نزار إسماعيل الحيالي، عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 31-32.

[64] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2014، مصدر سبق ذكره، ص 257-258.

[65] محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية- الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، كانون الأول، 2014، ص 4-5.

[66] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه ألازمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص 4.

[67] عزمي بشارة، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية، الموقع على الرابط:2/6/2016, www.dohain statute.org

[68] احمد حسين، هل يقود الانقسام الدولي حول ألازمة السورية لحرب عالمية ثالثة، الموقع على الرابط:www.mod.gov.sd,12/6/2016 وكذلك ينظر: علي حسين باكير، حقيقة الموقف الأمريكي في سوريا، مجلة البيان، الموقع على الرابط: www.albayan.co.uk,10/7/2016

[69] عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره.

[70] أسباب التغيير في الموقف الأمريكي من تسليح المعارضة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقع على الرابط: www.dohain statute.org,4/7/2016

[71] شيماء عزت، أمريكا بين دعم الائتلاف السوري المعارض والخوف من الجماعات الجهادية، الموقع على الرابط: www.mena-post.com,9/6/2016

[72] أمل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وإثرها في ألازمة السورية، مركز الرأي، الموقع على الرابط: www.alrai.com.5/6/2016

[73] عبد السلام جمعة، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد، دار زهران، الأردن، 2013، ص 90-91.

[74] حيدر على حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، عمان، 2013، ص243-244.

[75] يوسف مكي، صراع أمريكي-روسي على سوريا، الموقع على الرابط:www.aleqt.com,27/6/2016 وكذلك ينظر: حسام الدجني، سر الموقف الروسي من ألازمة السورية، صحيفة القدس العربي، العدد(7042)، السنة 23، 2012، ص 17. وكذلك ينظر: جلال خشيب، سوريا في مهب التحولات الدولية.. دراسة جيوبوليتكية، مجلة الأمن في المتوسط، العدد(8)، 2014، ص 33-34.

[76] عماد فوزي الشعيبي، حرب الغاز:الصراع على سوريا والشرق الأوسط، صحيفة البناء اللبنانية، الموقع على الرابط: www.areen-info,20/6/2016 وكذلك سوسن إسماعيل، الحرب في السلوك الخارجي الأمريكي وإثرها على النظام الدولي، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(44)، 2003، ص 24-25.

[77] عماد فوزي الشعيبي، مصدر سبق ذكره. وكذلك ينظر: خالد ممدوح العزي، روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط: المصالح فوق كل اعتبار، صحيفة المستقبل العربي، العدد(4694)، أيار، 2013، ص 19. وكذلك ينظر: جون برادلي، ما بعد الربيع العربي، ترجمة:(شيماء عبد الحكيم)، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013، ص 112-113.

[78] زهير فياض، جوهر السياسة الروسية في المشرق العربي، الموقع على الرابط: www.Tahawolat.net,6/8/2011

* ينظر إلى البحر المتوسط على انه منطقة مهمة استراتيجياً تهدف روسيا إلى تأمين وجود بحري مناسب فيها، وذلك لاستيعاب تمركز معظم أسطول البحر الأسود الروسي فيها، فالروس يعدون طرطوس بوابة إستراتيجية ليس للبحر المتوسط فحسب، بل إلى المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، والبحر الأحمر والقرن الإفريقي عبر قناة السويس،عليه تسعى البحرية الروسية للتوسع خارج مديات منطقتها الساحلية، لذا فهي تدرس إمكانية الاستفادة من التسهيلات السورية المقدمة إليها من اجل إنشاء قاعدة لعملياتها المتوسطية في مدينة طرطوس، إذ ترى روسيا في التحالف مع سوريا وسيلة لإرساء ثقل موازن في مقابل التأثير الأمريكي في المنطقة من جانب، ومن جانب أخر للرد على تمدد الناتو في وسط وشرق أوربا، ونشر منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي على مقربة من التخوم الروسية، انظر: الكس خلبنيكوف، لماذا تقف روسيا إلى جانب سوريا، ملحق خاص، تحرير، رندة حيدر، مختارات من الصحف العبرية، نشرة يومية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011/9/30.

[79] المصدر نفسه.

[80] أحمد دياب، هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط.. حلفاء روسيا وارث بريجنيف، الموقع على الرابط: www.majalla.com/arab/5/10/2013

[81] زهير فياض، مصدر سبق ذكره.

[82] حمزة عباس جمول، المنازلات الروسية- الأمريكية... والشعرة التي لا تنقطع، الموقع على الرابط: www.al-akhbar.com,22/4/2013

[83] خالد ممدوح ألعزي، سياسة روسيا في دول العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد(3696)، 2012/4/12، الموقع على الرابط: www.ahewar.org,14/8/2013

(84) محمد سعد أبو عامود، روسيا حضور جديد في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، الموقع على الرابط: www.digital ahram.org,7/11/2012

(85) احمد دياب، مصدر سبق ذكره.

* في حزيران العام 2011 عبر نائب السفير الروسي في الأمم المتحدة الكسندر يانكين عن موقف روسيا الرسمي من الأزمة السورية بقوله: لا يشكل الوضع الحالي في سوريا على الرغم من ازدياد التشنج والمواجهة تهديداً للسلام والأمن الدوليين، نحن نعتبر إن ما يمكن إن يشكل تهديداً حقيقياً لأمن المنطقة هو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، لاسيما المحاولات لفرض سيناريوهات جاهزة لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. للمزيد من التفاصيل انظر، الكس خلبنيكوف،مصدر سبق ذكره.

(86) المصدر نفسه.

(87) محمد محمود دياب، روسيا الدور والمكانة، الموقع على الرابط: www.amad/ps/ar,29/10/2013

للمزيد من التفاصيل انظر: فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي، سلسلة محاضرات (99)،ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006.